



Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(3)/2/Add.1  
14 January 2005

ARABIC  
Original: FRENCH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثالثة

بون، ٢-١١ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية عملاً بالفقرة  
٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢ وبالمادة ٢٦ من الاتفاقية  
وكذلك عملاً بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥

استعراض التقارير المقدمة من الأطراف من البلدان الأفريقية  
المتأثرة بشأن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك بشأن العملية القائمة  
على المشاركة والخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد  
برامج العمل وتنفيذها

توليف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة  
من الأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة

مذكرة من إعداد الأمانة

## موجز

ترتكز عملية تحرير السلسلة الثالثة من التقارير على نهج قائم على المشاركة. وقد قدمت البلدان الأفريقية إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر ٤٨ تقريراً وطنياً عن تنفيذ الاتفاقية وبخاصة العملية القائمة على المشاركة والخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها. ويوجد من بينها عدد كبير من الوثائق التي تشكل استكمالاً للتقارير التي سبق تقديمها أثناء الاستعراض الثاني الذي أجري عام ٢٠٠٢. وقدمت ثلاثة بلدان تقاريرها لأول مرة مذ صدقت على الاتفاقية.

وفي المرحلة الراهنة من تنفيذ الاتفاقية، أي بعد عشر سنوات من اعتمادها، تعلن معظم البلدان الأفريقية رسمياً عن رغبتها في القيام بأنشطة مكافحة التصحر بهمة أكبر. فوضع العديد منها أطراً للتخطيط تطمح إلى تعزيز مكافحة التصحر عبر إدراجها ضمن السياق الأوسع للتنمية المستدامة وعبر ربطها بشواغل اللامركزية والحكم الديمقراطي والأمن الغذائي ومكافحة الفقر.

والملاحظ إجمالاً أن أغلبية بلدان المنطقة وضعت برامج عمل وطنية منذ سنوات عديدة غير أن تنفيذها عملياً لم يحرز تقدماً ملحوظاً. ومن الواضح أن هذه البلدان تواجه صعوبات في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتنفيذ برامج عملها الوطنية. وفضلاً عن ذلك، يمثل إدماج اتفاقية مكافحة التصحر في التخطيط الاقتصادي الكلي مشكلة كبيرة.

وحتى يكون للأنشطة الميدانية تأثير أكبر، من المهم تعزيز قدرات المجتمعات المحلية حتى تكون أكثر وعياً بالتحديات المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية إدارة رشيدة. وفي الوقت الراهن، تستحث غالبية المشاريع الجاري تنفيذها السكان المعنيين على الاشتراك في تصميم الأنشطة فضلاً عن تنفيذها وتقييمها. وهذه الخيارات تمكن من تمهيد الطريق أمام إدامة الأنشطة التي بدأ تنفيذها في إطار تلك المشاريع.

ولتيسير تعبئة الموارد المالية والإنسانية والمادية، ينبغي إدماج أنشطة مكافحة التصحر بأسلوب أكثر اتساقاً وانتظاماً في الاستراتيجيات الوطنية وفي برامج التعاون مع الشركاء في التنمية. ويجب أن يستند رفع مستوى حشد الموارد المالية الداخلية في بلدان المنطقة إلى حملات توعية تتمحور حول تحديات مكافحة التصحر.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	١-٩ ..... نبذة عامة
٦	١٠-١٨ ..... عرض عام للتقارير والتوجهات التي جرت ملاحظتها
٧	١٩-٨٤ ..... توليف للمعلومات الواردة في التقارير
٧	١٩-٢٩ ..... ألف- العمليات القائمة على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية
٩	٣٠-٣٨ ..... باء- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية
١٠	٣٩-٤٨ ..... جيم- تعبئة وتنسيق الموارد، المحلي منها والدولي، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة
١٢	٤٩-٥٦ ..... دال- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وكذلك حسب الاقتضاء، مع استراتيجيات التنمية الوطنية
١٣	٥٧-٦٦ ..... هاء- تدابير استصلاح الأراضي المتدهورة وإقامة نظم للإنذار المبكر للتخفيف من حدة آثار الجفاف
١٥	٦٧-٧٦ ..... واو- رصد وتقييم الجفاف والتصحر
١٦	٧٧-٨٤ ..... زاي- سبل وصول البلدان الأطراف المتضررة، وبخاصة البلدان الأطراف النامية المتأثرة، إلى التكنولوجيات والمعارف والدرايات الملائمة
١٧	٨٥-٩٦ ..... رابعاً- الدروس المستخلصة
١٧	٨٥-٩١ ..... ألف- الدروس المستخلصة من عملية إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها
١٨	٩٢-٩٦ ..... باء- الدروس المستخلصة من نظام عرض التقارير
١٩	٩٧-١٠٥ ..... خامساً- الاستنتاجات والتوصيات
٢١	المرفق: قائمة بالبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة التي قدمت تقريرها

## أولاً - نبذة عامة

١- وفقاً للمادة ٢٦ من اتفاقية مكافحة التصحر وللمقررات ذات الصلة التي اتخذتها مؤتمرات الأطراف ولاسيما المقرر ١١/م أ-١، يجب على كل بلد طرف في الاتفاقية أن يقدم تقارير عن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ الاتفاقية. وتنص الفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢ من الاتفاقية على أنه يجب على مؤتمر الأطراف أن يستعرض بانتظام مسألة التنفيذ وأن ييسر تبادل المعلومات عن التدابير التي تتخذها الأطراف.

٢- أوصى مؤتمر الأطراف في مقرره ١/م أ-٥ بإنشاء لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (CRIC). وتتصل المسائل الموضوعية الرئيسية التي سيجري استعراضها قبل الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف وأثناءها ما يلي:

١٠ العمليات القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية؛

٢٠ الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية؛

٣٠ تعبئة وتنسيق الموارد، المحلي منها والدولي، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة؛

٤٠ الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وكذلك حسب الاقتضاء مع استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٥٠ تدابير لإصلاح الأراضي المتدهورة وإنشاء نظم الإنذار المبكر للتخفيف من آثار الجفاف؛

٦٠ رصد وتقييم الجفاف والتصحر؛

٧٠ سبل وصول الأطراف المتأثرة بالتصحر، وبخاصة البلدان الأطراف النامية المتأثرة، إلى التكنولوجيا والمعارف والدرايات الملائمة.

٣- وبمقتضى المقرر ٩/م أ-٦، يجب أن يتضمن برنامج عمل الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التقارير المقدمة من البلدان الأطراف الأفريقية المتأثرة. وهي تقارير كانت قد أعدت وفق نموذج اقترحه أمانة المؤتمر (أحيلت المذكرة الإيضاحية ودليل المساعدة إلى البلدان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ICCD/CRIC(3)/INF.3).

٤- ونظراً لتوجهات العمل المحددة، أعدت البلدان تقاريرها استناداً إلى المسائل الموضوعية السبع. وأكملت تلك العناصر بتقديم بيانات عن المؤشرات الفيزيائية الأحيائية والاقتصادية - الاجتماعية التي تتيح الوقوف على ملامح كل بلد.

٥- وتعتمد عملية إعداد السلسلة الثالثة من التقارير على نهج قائم على المشاركة. وهي عملية مُولت من مشروع متوسط الحجم لمرافق البيئة العالمية يحمل اسم "دعم تعزيز القدرات في مجال إعداد التقارير الوطنية وملاحم البلدان الأفريقية الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر"، جرت الموافقة عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، واشترك في تمويله البنك الدولي بوصفه الوكالة المسؤولة عن تنفيذ هذا المشروع، والبلدان المعنية. وتولى تنفيذ المشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمساعدة أمانة المؤتمر. وفيما يتعلق بالعنصر الأول من عناصر المشروع المتعلق بإعداد التقارير الوطنية، بدأ في تحويل الأموال إلى البلدان المستحقة في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ثم توالى دفع أقساط التحويل وفقاً للجدول الزمني للسداد الذي وضعه المانحون.

٦- وبدأ في مستهل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تنفيذ العنصر الثاني من عناصر المشروع الذي ينطوي، في جملة أمور، على تنظيم حلقات عمل وطنية لتكريس الأولويات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي بناء على استنتاجات التقارير الوطنية. وستعرض نتائج حلقات العمل الوطنية تلك خلال ثلاثة لقاءات دون إقليمية تقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وستعرض استنتاجات تلك اللقاءات دون الإقليمية على لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الثالثة.

٧- وأدت القيود الناجمة عن هذا الجدول الزمني إلى تأجيل تاريخ عقد الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى ربيع ٢٠٠٥. وبالتالي فقد جرى تأجيل الموعد المقرر لتسليم التقارير الوطنية، الذي كان أول الأمر ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٨- وتناول أول استعراض عام لتقارير البلدان الأفريقية المتأثرة ٤٢ وثيقة قُدمت في عام ١٩٩٩ إلى الفريق العامل المخصص الذي اجتمع في عام ٢٠٠١. وأعد التوليف الثاني للتقارير التي أعدتها البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في عام ٢٠٠٢. وشمل هذا العمل ٤٧ تقريراً.

٩- يتناول هذا التوليف والتحليل الأولي الذي بين أيدينا ٤٨ تقريراً وطنياً قُدمت إلى أمانة مؤتمر مكافحة التصحر (المرفق). ولا يشمل هذا التوليف التقارير التي وصلت بعد ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. على أن الاطلاع على تلك التقارير متيسر على موقع الأمانة على شبكة الإنترنت (<http://www.unccd.int>). وسيرد توليف جميع التقارير التي جرى تسلمها في الوثيقة ICCD/CRIC(3)/2/Add.3. ومن هذه التقارير عدد كبير من الوثائق تشكل استكمالاً لتقارير قُدمت أثناء الاستعراض الثاني (٤٤). ومنذ وقت قريب، قدمت ثلاثة بلدان تقاريرها لأول مرة منذ أن صدقت على الاتفاقية بينما استكمل بلد واحد تقريره الأول الذي صيغ في عام ١٩٩٩. وقد أخذت في الاعتبار أثناء القيام بهذه العملية أهم الدروس المستخلصة من العمليات السابقة (تقرير الفريق العامل المخصص المقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة، وتقرير الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، إلخ).

## ثانياً - عرض عام للتقارير والتوجهات التي جرت ملاحظتها

١٠- في المرحلة الراهنة من تنفيذ الاتفاقية، أي بعد مضي عشر سنوات على اعتمادها، تعلن معظم البلدان الأفريقية رسمياً عن رغبتها في القيام بأنشطة مكافحة التصحر بجهة أكبر. وقد وضعت عدة بلدان أطر تخطيطية تطمح من خلالها إلى تعزيز مكافحة التصحر عبر إدماجها في السياق الأوسع للتنمية المستدامة ومن خلال ربطها بشواغل اللامركزية والحكم الديمقراطي والأمن الغذائي ومكافحة الفقر.

١١- غير أن الجهود التي بذلتها بلدان المنطقة لم تمكن من تحقيق نتائج في مستوى التحديات التي تواجهها. صحيح أن عدة مبادرات لمكافحة الفقر قد بدأ تنفيذها على الصعيد الميداني ومكنت أحياناً من تحقيق مكتسبات هامة. ولكن الجهود المبذولة في إطار إعداد برامج العمل الوطنية لم تسهم دوماً في إعطاء دفعة جديدة لمكافحة تدهور الأراضي بالرغم من تعبئة مختلف العناصر الفاعلة المعنية بقوة.

١٢- والواقع أن الأهداف المرسومة لعملية إعداد برامج العمل الوطنية تركز على الفرص التي تتيحها اتفاقية مكافحة التصحر من حيث صور الدعم الخارجي المرجوة أكثر مما تركز على التغييرات الداخلية التي ينبغي إحداثها من أجل زيادة فعالية استراتيجيات مكافحة تدهور الأراضي. والأكثر من ذلك أن طرائق إدماج برامج العمل الوطنية في الأجهزة القائمة لا توضع دائماً استناداً إلى إطار منطقي يحدد بوضوح الروابط بين توجهات سياسة التنمية الاقتصادية والأهداف المحددة التي تكلف برامج العمل الوطنية بتحقيقها، ومحاور التدخل ذات الأولوية والنتائج المنشودة.

١٣- وضعت أغلبية بلدان المنطقة برامج عمل وطنية منذ سنوات عديدة، غير أن تنفيذها عملياً لم يحرز تقدماً ملحوظاً. ومن الواضح أن هذه البلدان تواجه صعوبات في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتنفيذ برامج عملها الوطنية. وفي هذه الظروف، تُعلق آمال عريضة على الدور المحوري المسند إلى الإدارة المستدامة للأراضي فيما يتعلق بالمساعدة التي يقدمها مرفق البيئة العالمية.

١٤- وتسعى بعض الدول جاهدة إلى وضع استراتيجيات قائمة على "التآزر" للحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تدهور الأراضي. وهي، في هذا الإطار، تولي اهتماماً كبيراً لأسلوب البرمجة على الصعيد المحلي لاتساح تلاؤمه السام مع وضع برامج تتمحور حول الأنشطة التي تتمتع بإمكانات كبيرة، دون أن تكون ملحوظة دائماً، في مجال تطوير أشكال من التآزر بين مختلف المجالات التي تستهدفها اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي.

١٥- ويشكل إدماج اتفاقية مكافحة التصحر في التخطيط الاقتصادي الكلي مشكلة كبيرة. وينبغي التذكير بأنه، تمشياً مع روح هذه الاتفاقية، يجب أن يستند إعداد برامج العمل الوطنية إلى الخيار المنهجي الرامي إلى تعزيز مكافحة تدهور الأراضي من خلال إدراجها في السياق الأوسع لتوحيد السياسات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات. ويتضح أن إدماج برامج العمل الوطنية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية وربط هذه البرامج باستراتيجيات مكافحة الفقر التي تشكل حالياً ركيزة الجهود الإنمائية، عنصران أساسيان لضمان زيادة فعالية الأعمال الجاري تنفيذها ميدانياً.

١٦ - بيد أنه يلاحظ في عدة بلدان أن فعالية أجهزة التنسيق بين مختلف السياسات القطاعية لا تزال ضعيفة. ثم إنه لا توجد حتى الآن صلات بين توجهات السياسة الداخلية والأهداف المتوخاة من الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي. وفضلاً عن ذلك، تتعذر الرؤية الشمولية في أكثر الأحيان. وهذا القصور في عملية تسيير البرامج الجاري تنفيذها وفي التحكم في الاستثمارات المعبأة يسفر عن عمليات تخطيط قطاعية لا تتيح الاستغلال الأمثل فعلياً للإمكانات المتاحة.

١٧ - وللمرة الأولى، أرفقت معظم البلدان بتقاريرها ملامح قطرية تشتمل على بيانات إحصائية وخرائط للبلدان. وينبغي أن تكون البيانات المطلوبة متفقة مع المؤشرات الفيزيائية الأحيائية والاقتصادية - الاجتماعية التي تمكّن من تقدير أثر التصحر على الموارد الطبيعية وعلى السكان الذين يعيشون في المناطق المتأثرة.

١٨ - أما فيما يتصل بالمؤشرات الفيزيائية الأحيائية للتصحر والجفاف، فإن البيانات الواردة في التقارير لا تتسم بالغرارة. إذ يركز التقرير قبل كل شيء على وصف مختلف أنواع تدهور الأراضي وعلى العوامل الفاعلة (عمليات قطع الأشجار المقترنة بتوسيع رقعة الأراضي الزراعية أو المناطق السكنية، والإفراط في قطع الأخشاب للتزود بالحطب، وحرث الغابات، وإرهاق المراعي، إلخ).

### ثالثاً - توليف للمعلومات الواردة في التقارير

#### ألف - العمليات القائمة على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية

١٩ - تهدف برامج العمل الوطنية، التي تشكل العنصر الرئيسي للنظام الذي تقترحه اتفاقية مكافحة التصحر، إلى تحليل عمليات تدهور الأراضي ضمن إطار شامل ومتعدد القطاعات بغية تحديد الاستراتيجيات الرامية إلى منع و/أو عكس الاتجاهات نحو الانخفاض التي تمت ملاحظتها. وتوصي الأحكام الأساسية في الاتفاقية بأن يُنظر إلى إعداد برامج العمل وتنفيذها كعمليتين قائمتين على المشاركة والإعادة، يجب أن يدمج فيهما جميع عناصر المجتمع الفاعلة المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية.

٢٠ - وكانت التقارير السابقة التي وضعتها البلدان المختلفة قد جعلت في المقدمة الخيار الذي يتمثل في التماس مشاركة العناصر الفاعلة من المجتمع المدني بغرض: ١- الاستفادة من المهارات المحلية، ٢- وضمان أخذ هموم السكان في الاعتبار فعلياً أثناء تحديد مسارات العمل، ٣- والشروع بأسلوب متضافر في تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل فئة من العناصر الفاعلة في تنفيذ تدابير مكافحة تدهور الأراضي.

٢١ - وتؤكد السلسلة الثالثة من التقارير الاهتمام الذي توليه البلدان للنهج القائمة على المشاركة المرتكزة، في أغلب الأحيان، على إقامة حوار مستمر بين جميع العناصر الفاعلة، وعلى تبادل المعلومات وتقاسم المعارف، وعلى الشراكة وتآزر الجهود المبذولة على مختلف المستويات.

٢٢- ومن المهم الإشارة إلى أن أساليب تنفيذ هذه النهج القائمة على المشاركة تختلف من بلد إلى آخر تماماً كما تختلف الأطر التنظيمية الموضوعية (اللجان الإنمائية على صعيد القرى، وجهات التنسيق التابعة للمنظمات غير الحكومية، واللجان الإنمائية على صعيد المقاطعات، وأطر التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، والهياكل الجامعة للمنظمات المهنية الريفية، إلخ).

٢٣- وفضلاً عن ذلك، تتوقف درجة مشاركة العناصر الفاعلة من المجتمع المدني في إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها، إلى حد كبير على مدى جودة تنظيمها وعلى قدرتها على أن تجعل شواغلها تؤخذ في الحسبان. وفي هذا السياق، تشير التقارير إلى ضعف مشاركة بعض فئات العناصر الفاعلة كالرعاة والنساء والشباب. وفي المقابل، اعتُبرت مساهمة المنظمات غير الحكومية كبيرة في بلدان عديدة. ويبدو أن هذه المفارقة ناجمة عن الافتقار لكتلة حرجية من القدرات أو عن اختلالات وظيفية داخلية تضر بجودة المشاركة.

٢٤- ومن هنا تُفهم الأهمية التي توليها البلدان لتعزيز قدرات العناصر الفاعلة غير الحكومية بوصف ذلك تديراً مواكباً لا بد منه في تنفيذ برامج العمل الوطنية. وفي هذا الإطار، نظمت حلقات عمل بغرض تحسين مستوى المعارف الفنية لدى السكان وتيسير ملكيتهم لبرامج العمل.

٢٥- شددت معظم التقارير على الجهود التي تبذل في مجال الإعلام وتوعية السكان من خلال تنظيم منتديات ومحاضرات وحلقات عمل على مستويات مختلفة (المستوى دون الإقليمي والمستوى الوطني والمستوى المحلي). وهذه المبادرات التي وُسع نطاق تأثيرها بالاستعانة بوسائل الإعلام، ولاسيما إذاعات المجتمعات المحلية، مكنت من بعث المزيد من الحيوية للتعبة والوعي بتحديات برامج العمل الوطنية وآثارها.

٢٦- ويلاحظ، لدى قراءة التقارير، أن إشراك السكان المحليين في عملية اتفاقية مكافحة التصحر قد عرف زخماً شديداً نتيجة لجهود الإعلام والتوعية التي بذلتها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة العاملة على الصعيد المحلي. وقد قامت الأطر التنظيمية التي وضعها المنتجون الريفيون في عدد من البلدان بمواصلة المسيرة في تحمُّل عبء القيام بأعمال الإعلام والتوعية.

٢٧- ولا تقدم التقارير إشارات دقيقة إلى الآليات القمينة بضمان نوعية اشتراك العناصر الفاعلة من المجتمع المدني في العمليات الجارية، ولا بضمان تمثيل يأخذ في الاعتبار معايير الشرعية. كما أنها تغفل الطريقة التي يسعى بها صانعو القرارات السياسية والاقتصادية إلى التشجيع على إنشاء آليات ربط بين المشاركة والمساءلة والتفويض.

٢٨- وتلاحظ التقارير ضعف مشاركة القطاع الخاص، وذلك على الأخص لعدم اعتبار المناطق القاحلة وشبه القاحلة حيزاً للفرص والاستثمار. بيد أن بعض البلدان كلفت نفسها عناء إنشاء مراكز دعم للقطاع الخاص بغية إشراكه فعلياً في مبادرات مكافحة التصحر. ويشير أحد البلدان إلى اشتراك شركات قطع الأشجار والصناعات الزراعية في عملية تنفيذ الاتفاقية.



٢٩- وقليلة هي التقارير التي تأتي على ذكر مشاركة نشطة من المجتمع العلمي على الرغم من أن مساهمته تعتبر في غاية الأهمية. وتبذل في الوقت الحالي جهود الغاية منها الاستفادة من إمكانات البحث المتاحة من خلال إفراح المجال أمام الباحثين للمساهمة. وتشير التقارير إلى أن ضعف اشتراك معاهد البحوث في عملية إعداد برامج العمل الوطنية يُعزى بالأساس إلى ضعف قدراتها الفنية والمالية.

#### باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

٣٠- إن إنشاء هيئات تنسيق وطنية في كل البلدان عملاً بأحكام المادة ٩ من مرفق التنفيذ الإقليمي بالاتفاقية المخصص لأفريقيا والصعوبات التي تعترض القيام بدور التنسيق والتوجيه والتدريب لكسر تقاليد التخطيط القطاعي يبين أن وضع أطر مؤسسية وتشريعية ملائمة ليس وحده كافياً لضمان تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٣١- وتتلخص مهمة هيئات التنسيق الوطنية في الإشراف على المبادرات المتخذة في سياق وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية، والتنسيق بين هذه المبادرات. وتشكل هذه الأجهزة حيزاً للتشاور من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز التعاون بين مختلف العناصر الفاعلة وإلى إضفاء الصبغة الرسمية على الشراكة.

٣٢- وتتخذ هيئات التنسيق الوطنية أشكالاً شتى. ففي بعض البلدان، تم تصور هيئة التنسيق الوطنية كجهاز مشترك بين القطاعات وميادين المعرفة بسبب تنوع المجالات التي يجب أخذها في الاعتبار لدى أي نشاط يتعلق بالجفاف أو التصحر. بينما تبني هيئة التنسيق الوطنية، في بلدان أخرى، على إدارة فنية، ويفوض إليها أمر تنسيق أنشطة مكافحة التصحر. وفي معظم الأحوال، يتسع نطاق عضوية هيئة التنسيق الوطنية ليشمل العناصر الفاعلة من المجتمع المدني، ولكنه لا يشمل المجتمع العلمي إلا فيما ندر. ويشير أحد التقارير إلى أن النساء يمثلن ٤٥ في المائة من أعضاء هيئة التنسيق الوطنية.

٣٣- وتحديث بعض التقارير عن توزيع هيئة التنسيق الوطنية لسلطاتها الإدارية على الصعيد المحلي، مع إنشاء مراكز اتصال يراد بها تيسير تعبئة السكان المحليين وتسهيل الاندماج الأقليمي على أساس تحديد مجالات التعاون بين المقاطعات و/أو الأقاليم المتاحة.

٣٤- وقررت بعض البلدان التي لم تتخذ أي تدبير على صعيد المالية العامة من أجل استدامة هيئة التنسيق الوطنية أن تعهد بالمهمة التي أنيطت بهذا الجهاز إلى الإدارة الوزارية المكلفة بشؤون البيئة. بيد أن مثل هذا الإدماج يثير بعض المشاكل حيث إنه قد يؤدي إلى تعزيز هيمنة وزارة البيئة على برامج العمل الوطنية.

٣٥- تُجمع كل التقارير على تأكيد مبدأ ضرورة زيادة فعالية أجهزة التنسيق بين القطاعات، غير أنها لا تتضمن أية إشارة صريحة إلى الوسائل التي تتيح المضي في هذا السبيل. وفيما يتعلق بهيئات التنسيق الوطنية بالأخص، تشير التقارير إلى الفارق بين حسامة المهام الملقاة على عاتقها (تصميم وتنسيق ومتابعة كل المبادرات المتخذة في مجال مكافحة التصحر) والإمكانات المحدودة المتاحة لها من حيث الموارد البشرية والفنية والمالية.

٣٦- ويلاحظ أن جميع دول المنطقة تقريباً سائرة في تنفيذ سياسات اللامركزية. وغاية تلك السياسات إشاعة الديمقراطية في إدارة الشؤون العامة، وتكييف مهام الدولة وتنظيمها مع ضرورة تعزيز المبادرات المحلية، ووضع إطار للتنمية وتنظيم الحيز بشكل يتناسب مع الاختصاصات المنقولة إلى الجماعات المحلية، وتعد الجماعات المحلية المستفيدة من اللامركزية، في إطار تنفيذ مهامها، خطط تنمية محلية تأخذ في الحسبان شواغل مكافحة تدهور الأراضي، وتقوم أحياناً بتنفيذها.

٣٧- ولا تتطرق التقارير إلى موضوع مساءلة المؤسسات المكلفة بإدارة الموارد الطبيعية في السياق الحالي لإحلال اللامركزية. وهي، علاوة على ذلك، لا تذكر الطريقة التي يسعى بها نقل الاختصاصات إلى الجماعات المحلية المستفيدة من اللامركزية إلى التأثير على الديناميات العقارية بإنشاء هيئات جديدة تضاف إلى سابقاتها.

٣٨- وقد بدأت عدة بلدان في تحديث تشريعاتها المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية (القوانين العقارية وقوانين الغابات وقوانين المناطق الريفية والقوانين القطاعية الخاصة بالرعي، إلخ). وتفضي الدينامية الناجمة عن عملية إحلال اللامركزية بالبلدان إلى التخلي أكثر فأكثر عن أساليب العمل المبنية على اعتماد قوانين وطنية تسعى إلى الشمول لفائدة القوانين الإطارية التي تحدد التوجهات العامة على الصعيد الوطني. وتتطلب أساليب العمل الجديدة هذه من الدولة تحديد معايير دنيا ووضع مبادئ إرشادية تاركة للعناصر الفاعلة العاملة على الصعيد المحلي فرصة إعداد لوائح خاصة تأخذ في الاعتبار القيود والديناميات الموجودة في كل منطقة قيد الدرس. فهذا يتيح تكييف توجهات القانون الإطاري أو الميثاق مع الحقائق الميدانية.

#### جيم - تعبئة وتنسيق الموارد، المحلي منها والدولي، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة

٣٩- إن البلدان التي فرغت من عملية إعداد برامج عملها الوطنية قد أخذت بمهمة في إقامة علاقات شراكة وفي السعي لدى الشركاء في التنمية إلى الحصول على موارد مالية. فهل أسفرت تلك الجهود عن إيلاء اهتمام أكبر لآفاق تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في نظم التعاون؟ دون تقديم إجابة صريحة على هذا السؤال، تؤكد التقارير أن معظم وكالات التعاون تفضل المشاريع والبرامج التي تسهم في وضعها على اعتماد منطق توفير الدعم للمبادرات التي توصي ببرامج العمل الوطنية بتنفيذها. بيد أن هذه المشاريع والبرامج كثيراً ما تقع في نطاق إدارة الموارد الطبيعية (الحراثة الزراعية وإعادة التحريج وإصلاح التربة وإدارة الغابات وإدارة الموارد المائية ومكافحة حرائق الغابات والتوعية البيئية وغير ذلك).

٤٠- وعلاوة على ذلك، أنشئت في عدة بلدان آليات للتشاور بين الشركاء في التنمية الغرض منها تيسير استيعاب نظم التعاون للأولويات المحددة في برامج العمل الوطنية. وتشير التقارير إلى أن هذه الآليات، التي يتولى عادة إدارتها أحد المانحين الذي يعين بصفته "القائد"، لم تفلح بعد في زيادة فرص إدماج اتفاقية مكافحة التصحر بشكل كبير في نظم التعاون.

٤١- وقد جاء ذكر الدعم الذي تقدمه الآلية العالمية في نحو نصف التقارير. وهو يتمثل أساساً في مساعدة لتعبئة الموارد المالية. كما تقدم الآلية العالمية الدعم لعملية إعداد برامج العمل الوطنية من خلال تنظيم مشاورات

شعبية وتعميم المعرفة باتفاقية مكافحة التصحر وتقييم التجارب التي بدأ تنفيذها ميدانياً بغية استخلاص الدروس الكفيلة بتوجيه الأنشطة المقبلة.

٤٢- ويلاحظ أن الحديث عن مرفق البيئة العالمية تزايد في هذه السلسلة من التقارير. وجدير بالذكر أن تدهور الأراضي العائد أساساً إلى التصحر وإزالة الأحراج أصبح، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، واحداً من مجالات عمل مرفق البيئة العالمية. وقد جعل هذا من الإدارة المستدامة للتربة أحد محاور المساعدات التي يقدمها مرفق البيئة العالمية لبلوغ الأهداف البيئية ذات النطاق العالمي مع التشجيع في الوقت ذاته على التنمية المستدامة على صعيد البلدان.

٤٣- وفي إطار برنامج العمليات الجديد لمرفق البيئة العالمية (البرنامج التنفيذي ١٥)، وضعت معظم البلدان مشاريع وبرامج تتعلق بإدارة الأراضي إدارةً مستدامة. وإضافة إلى مساعدة نحو عشرة بلدان لم تنته بعد من إعداد برامج عملها الوطنية، وافق مرفق البيئة العالمية على مشاريع رائدة لمكافحة تدهور الأراضي. كما أنه وافق على مشاريع كبيرة الحجم ترمي إلى التشجيع على إقامة علاقات شراكة مع مختلف الأجهزة العاملة في مجال إدارة التربة ومع المنتفعين بالأراضي على حد سواء.

٤٤- وبالرغم من هذه الدينامية العامة، لا تزال بعض البلدان تلقى صعوبات في الحصول على التمويل الخارجي لأسباب شتى (عدم الاستقرار السياسي وتأزم العلاقات مع الشركاء في التعاون والتأخر في إنجاز عملية وضع خطة العمل الوطنية وغير ذلك).

٤٥- وتشدد بعض البلدان على رغبتها في تحسين فعالية آليات تمويل عمليات إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المحلية (الائتمان الريفي وصناديق الاستثمار القروية وتخفيضات الضرائب والرسوم المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية وغير ذلك). وهي، لهذا الغرض، تعتمز إنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر؛ الأمر الذي قد يمكن من تخصيص الأموال المحشودة تبعاً للأولويات التي تحددها العناصر الفاعلة الوطنية، فضلاً عن اعتماد إجراءات تمويل مبسطة. وقد تطرقت بلدان عديدة إلى فكرة إنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر في التقارير الموضوعة في عام ٢٠٠٢. ولا يمكن المعلومات الواردة في هذه السلسلة من التقارير من تقييم مدى التقدم المحرز منذ ذلك الحين.

٤٦- وقد ترجمت بعض البلدان التزامها السياسي بدعم تنفيذ برامج العمل الوطنية إلى مخصصات من الميزانية من خلال تحمل جزء من تكاليف تشغيل هيئات التنسيق الوطنية وتمويل الأنشطة التشغيلية المتعلقة بمكافحة تدهور الأراضي على الصعيد الميداني، إلخ. ويتجلى التحدي الذي ستواجهه البلدان المعنية مستقبلاً في تعزيز الجهود المبذولة في الداخل على الصعيد المالي لصالح مكافحة التصحر مع الأخذ في الاعتبار أن الموارد الطبيعية تشكل الركيزة الأساسية التي تستند إليها قدرة الأغلبية العظمى من البلدان الأفريقية على التنمية.

٤٧- ويتحدث أكثر من نصف التقارير عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتشير إلى وجوب استيعاب أي تدخل لمنطق وأهداف الشراكة الجديدة لأنها تشكل الإطار المرجعي الاستراتيجي للبلدان الأفريقية وللشركاء في التعاون. فالأمر يتعلق بجعل برامج العمل الوطنية أكثر بروزاً في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إذ من المعلوم أنه ينبغي أن تتلاقى هذه الديناميات في مسارات عمل تؤدي إلى التآزر وتدور

حول التخفيف من الضعف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه السكان وحول السيطرة على المخاطر البيئية المرتبطة بتدهور الأراضي.

٤٨- وتشير بعض التقارير إلى ضرورة تحديد المبادئ التي تمكن من الربط بفعالية بين خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرامج العمل دون الإقليمية لمكافحة التصحر. ويشير أحد البلدان الانتباه إلى أنه من الممكن تعزيز التكامل بين المبادرات المتخذة على مستويات مختلفة في مجال مكافحة التصحر بما يفيد تنفيذ المشاريع المحددة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

دال - الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وكذلك  
حسب الاقتضاء، مع استراتيجيات التنمية الوطنية

٤٩- تجري حالياً تجارب عديدة على الصعيد الميداني لمكافحة التصحر، وهي تغطي مجال عمل واسعاً نسبياً يشمل أنشطة حماية البيئة في الأوساط الريفية والحضرية وكذلك مبادرات ترمي إلى إدارة القدرة الإنتاجية. وتتصل تلك التجارب بقطاعات الزراعة وتربية المواشي والموارد المائية والمرافق الصحية والإدارة العقارية وحماية الغابات والطاقة وغير ذلك. وتعلق الأنشطة المنجزة، في جملة أمور، بالإعلام والتوعية وإعادة التحريج وحفظ المياه والتربة وتحديد المراعي والسياحة البيئية والترويج للطاقات المتجددة.

٥٠- وعلى الرغم من تعدد أساليب العمل المتبعة في هذه الأنشطة (إدارة المجتمعات المحلية للموارد الطبيعية وإدارة الأراضي والإدارة الشاملة للموارد الطبيعية وغير ذلك)، فإن المبادرات الجاري تنفيذها تركز على شواغل مشتركة تتعلق باتخاذ إجراءات وهيئة ظروف تهدف إلى الحفاظ على الثروات الإنتاجية والحيلولة دون تدهورها. ويستلزم تحسين الأثر المنتظر من هذه الأنشطة التنسيق بين الأنشطة التي تقوم بها على الصعيد المحلي أنماط متعددة من الأجهزة المؤسسية، يُفترض أن تكون متكاملة ولكنه يتضح في العادة أنها تتنافس فيما بينها (مصالح حكومية، مشاريع، جماعات محلية، منظمات غير حكومية، منظمات مهنية اجتماعية، إلخ).

٥١- ولا يقتصر البحث عن اتساق أكثر وضوحاً على الأنشطة الميدانية فحسب ولكنه يتعلق أيضاً بالسياسات الوطنية. فإدماج خطة العمل الوطنية في السياسة الاقتصادية الكلية يشكل عنصراً لا غنى عنه من أجل ضمان زيادة فعالية برامج مكافحة تدهور الأراضي. وتشدد عدة تقارير على هذه الضرورة ولكنها لا تحدد الأساليب والوسائل المستعملة لإقامة صلة وثيقة بين برامج العمل الوطنية وباقي السياسات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات.

٥٢- وتشير بعض التقارير إلى أن برامج العمل الوطنية قد أتاحت إنشاء إطار مشترك للعمل من شأنه أن يشجع على تعبئة العناصر الفاعلة على نحو مستدام. وهي تبرز الصلة بين برامج العمل الوطنية وخطط العمل البيئية الساعية إلى تعزيز مكافحة التصحر بإدخالها في السياق الأوسع للتنمية المستدامة ومن خلال ربطها بشواغل اللامركزية والمساواة في فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية ومكافحة الفقر.

٥٣- وكثيراً ما يتردد في التقارير ذكر مسألة ضرورة تعزيز الربط بين برامج العمل الوطنية واستراتيجيات مكافحة الفقر (حسب التعريف الوارد في ورقات استراتيجية الحد من الفقر) والأطر الاستراتيجية لمكافحة الفقر. ومما يزيد من أهمية هذا الأمر أن تلك الاستراتيجيات هي من الآن فصاعداً بمثابة حجر الزاوية للسياسات الإنمائية. وحتى تُقلب الاتجاهات التراجعية التي تلاحظ حالياً، حددت ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأطر الاستراتيجية لمكافحة الفقر أهدافاً تتمحور حول تعزيز رأس المال الطبيعي وتحسين البيئة المعيشية. وهكذا فإن استراتيجيات مكافحة الفقر والتصحر تحيل إلى مجال عمل مشترك.

٥٤- وبالرغم من هذا الشاغل المشترك، ما زالت الصلة بين الاستراتيجيتين حتى الآن شكلية تماماً ولم تتحول بعد إلى شيء ملموس على أرض الواقع. وصحيح أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأطر الاستراتيجية لمكافحة الفقر تشتمل على توجهات استراتيجية محددة في إدارة البيئة غير أنها لا تقترح بشكل صريح آليات تمكن من وضع تلك التوجهات في الحسبان على مختلف مستويات العمل.

٥٥- وتؤكد عدة تقارير أن اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقيتي ريو الأخريين (تغير المناخ والتنوع البيولوجي) وثيقات الصلة ببعضها البعض، وأنه لا بد من التشاور فيما يتعلق بتنفيذها من أجل فتح أفق حقيقي للتنمية المستدامة. والنتيجة الطبيعية لهذه الحقيقة هي تفضيل أعمال مكافحة التصحر التي يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على الحفاظ على التنوع البيولوجي وتقليل التغيرات المناخية بنفس الدرجة أو بدرجات أخرى. ويشكل توفير المعلومات والتوعية للعناصر الفاعلة نقطة الانطلاق لتنفيذ هذه الاتفاقيات الثلاث بأسلوب متضافر. وتحرص الحلقات الدراسية والمنتديات التي تنظم في هذا الإطار على الترويج لرؤية مشتركة للتحديات البيئية وعلى تحقيق توافق في الآراء بشأن محاور الالتقاء بين استراتيجيات تنفيذ هذه الاتفاقيات الثلاث.

٥٦- ومما يزيد من أهمية تلك اللقاءات أن الخطوات المتخذة إلى الآن تميل إلى حصر عمليات التخطيط في منطقتي انغزالي. والواقع أن استراتيجيات تنفيذ اتفاقيتي ريو قد وضعت في بلدان عديدة دون أي ربط فيما بينهما.

#### هاء- تدابير استصلاح الأراضي المتدهورة وإقامة نظم للإنذار المبكر للتخفيف من حدة آثار الجفاف

٥٧- مكّن إعداد برامج العمل الوطنية بعض البلدان من الشروع في تجميع للمعارف المتعلقة بالموارد الطبيعية من خلال التوفيق بين وجهات نظر عديدة والجمع بين بارامترات تحليل مختلفة. وقد أدى هذا الجهد إلى التعرف إلى المشاكل الرئيسية المطروحة في مختلف المناطق البيئية والجغرافية، ومكّن من قياس مدى حدتها ومن اقتراح حلول ملائمة.

٥٨- وتتمحور المبادرات الهادفة إلى استصلاح الأراضي المتدهورة بالأساس حول تجديد البيئة الطبيعية وإدارة الموارد المائية والتشجيع على استعمال مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز الأمن الغذائي وتوعية العناصر الفاعلة.

٥٩- ويجري تنفيذ أعمال مختلفة في إطار سياسة تجديد البيئة الطبيعية. وتعلق أهم المبادرات على وجه الخصوص بإعادة التحريج، واستصلاح الأراضي المتدهورة، وحماية السهول، وإقامة حواجز مانعة للحرائق، وتنظيم موارد الغابات بغرض إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة.

٦٠- وأمام ندرة الموارد المائية، وضعت بلدان أفريقية عديدة، لا سيما تلك الواقعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، استراتيجيات لحفظ المياه الجوفية التي يكثر الطلب عليها بسبب سرعة التنمية الحضرية وازدهار الأنشطة الزراعية.

٦١- تُبذل جهود كبيرة للتشجيع على استخدام الطاقات المتجددة و/أو البديلة. وفي هذا الإطار، يتم التشديد على تطوير الطاقة الشمسية وتعميم التجهيز بمواقد محسنة بغية تخفيف الضغط على الموارد الحرجية التي تشكل المصدر الرئيسي للطاقة المنزلية لأغلبية سكان المنطقة.

٦٢- ويتبين من التقارير أن المشقة الناجمة عن الأزمة البيئية تحد في المنطقة لكون مستوى التنمية فيها يعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية. وفي سياق النمو السكاني السريع، يصاحب تفاقم تدهور النظم الإيكولوجية ارتفاع متواصل في الضغط الواقع على الموارد الطبيعية. وعلى صعيد المنطقة كلها، يمثل العجز الغذائي السبب في اشتداد انعدام الأمن الغذائي وتفاقم النزاعات المتعلقة بالحصول على الموارد الطبيعية، وبخاصة الأرض التي تمثل مورداً حيوياً. ولمعالجة لهذا الوضع، بدأت البلدان أنشطة في مجالات المزارعة السوقية والحراثة الزراعية وإنشاء أبنك الحبوب وتشجيع الزراعة غير التقليدية. وهي تجتهد أيضاً في تطوير البحوث الزراعية من أجل إنعاش الزراعة.

٦٣- ونظراً لحالة الاضطراب السياسي السائدة في بعض البلدان، يجري تنفيذ مبادرات أكثر تحديداً للأهداف في ميادين مختلفة تتعلق أساساً بإحياء المناطق المتدهورة بسبب عمليات نزوح السكان، وتحسين مستوى معيشة اللاجئين والمشردين، وكذلك تشجيع ابتكارات الفلاحين.

٦٤- ويتجسد إدراك أهمية التثقيف البيئي من خلال مجموعات عديدة من المبادرات التي قامت بها فئات مختلفة من العناصر الفاعلة وتمحور حول أعمال إعلامية وتدريبية في مجالات متنوعة (اقتصاد الطاقة والتقنيات الحرجية وإدارة المراعي، إلخ). ويجري حالياً تنفيذ تجارب جديرة بالاهتمام في قطاعي التعليم الرسمي وغير الرسمي وكذلك في مجال تعزيز القدرات.

٦٥- والمشاريع والبرامج التي تقع ضمن مجال استصلاح الأراضي المتدهورة ليست دائماً مزودة بآليات تمكن من تقييم أثر أنشطتها ومن تحديد مساحة الأراضي المستصلحة. ويقدم أقل من ربع التقارير بيانات بالأرقام عن مساحة الأراضي المستصلحة. وتوجه بلدان عديدة الانتباه إلى أنها لا تملك بيانات إحصائية أو أن البيانات الإحصائية المتوفرة لديها ليست موثوقة. ويبدو أن جهود إعادة التحريج تخضع لعمليات تقييم أكثر منهجية وانتظاماً.

٦٦- والجهود التي تبذل من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر في مختلف البلدان قليلة جداً، باستثناء حالات نادرة.

### واو - رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٦٧- يتمثل أحد الأهداف الرئيسية المراد بلوغها بواسطة برامج العمل الوطنية في تحديد الإجراءات التي تمكن من أخذ التحولات التي تطرأ على البيئة الطبيعية والسياق الاقتصادي - الاجتماعي في الاعتبار من خلال إجراء تعديلات مستمرة مبنية على تقييمات منتظمة. لذا فإن برامج العمل الوطنية تتضمن تدابير للمتابعة/التقييم من شأنها أن تتيح التحقق من الاتساق الكلي لأعمال مكافحة التصحر وتقدير مدى تأثيرها وتحديد التدابير الرامية إلى تصحيح مواطن الضعف في الديناميات القائمة و/أو تعزيز مكنساتها. وتتم نظم المتابعة/التقييم هذه بدينامية التصحر أيضاً.

٦٨- ويُفترض أن تكون جميع البلدان التي وضعت برامج عمل وطنية قد أنشأت آليات متابعة/تقييم لتنفيذ برامج مكافحة التصحر. ولكن مراحل التقدم في عمليات إنشاء تلك الأنظمة في الواقع شديدة التفاوت. كما أن مستويات الأداء المسجلة تختلف من بلد لآخر بسبب اختلاف النهج والسمات الخاصة بسياقات تطور البلدان. وفي بلدان معينة منها، لا توجد أنظمة فعالة لتقييم الجفاف والتصحر. بينما وضعت بلدان أخرى آليات مستقلة ودائمة للمتابعة/التقييم بتحديث نظم المتابعة القائمة.

٦٩- وتجدر الإشارة إلى أن بعض التقارير لم تتطرق إلى مسألة تقييم ومراقبة التصحر. ويشير أحد التقارير بوضوح إلى أن تدهور الأراضي لا يخضع لأية متابعة أو تقييم لأسباب تتعلق بعجز في الموارد البشرية والمالية. وكثيراً ما يرد ذكر هذه القيود في التقارير، ويبدو أنها السبب في ضعف أداء نظم المتابعة/التقييم الموضوعة.

٧٠- إن أساليب العمل المنتهجة في مجال المتابعة/التقييم تختلف من بلد إلى آخر. فبعض البلدان لديها نظم معلومات وطنية تتكفل بجمع البيانات عن حالة البيئة عموماً وعن حالة الموارد الطبيعية بشكل أخص. بينما لم تنشئ بلدان أخرى أنظمة مكرسة بالتحديد لمراقبة التصحر. وهي تعتمد على البيانات التي تُجمع في سياق متابعة الفقر والمجاعة وكذلك المعلومات التي تقدمها مراكز الأرصاد الجوية أو مؤسسات البحوث الأخرى. وفي مثل تلك الحالات، تظهر عامةً المشكلة في تنسيق أساليب العمل وترتيبها.

٧١- ولا يتحدث سوى عدد قليل من التقارير عن وجود نظم لتداول المعلومات المتعلقة بالتصحر. وتتيح نظم تداول المعلومات هذه، بوصفها أداة داعمة لتنفيذ برامج العمل الوطنية، نشر المعلومات المختارة والمثبتة والمقدمة في أشكال يسهل على مجموع العناصر الفاعلة في مجال مكافحة التصحر الوصول إليها. وإلى جانب نشر المعلومات، تتمثل مهام هذه النظم فيما يلي: ١- الاستفادة من البيانات الموجودة بغية تيسير الوصول إليها؛ ٢- وتسهيل متابعة ظاهري التصحر وتدهور البيئة؛ ٣- وتقييم أثر مشاريع وبرامج مكافحة التصحر؛ ٤- وتوقع وقياس آثار الكوارث المتصلة بالجفاف.

٧٢- ويصف تقريران الأنشطة الجارية في إطار نظم تداول المعلومات المتعلقة بالتصحر ويقدمان مؤشرات عن الترتيبات المؤسسية والتشريعية الموضوعة (لجنة منع الجفاف، والدليل المنظم لإجراءات التقييم، والمرسوم بقانون المتعلق بتقييم الأثر البيئي، إلخ). وتفضل بعض البلدان الاستعانة ببيانات السواتل ونظم المعلومات الجغرافية. كما

أنها تسعى جاهدة إلى بناء قاعدة مرجعية تتمكن انطلاقاً منها من متابعة عمليات التصحر وتقدير مدى تأثير الأنشطة وقياس التطورات المستقبلية.

٧٣- وتشدد أربعة تقارير على أهمية إشراك السكان المحليين في متابعة/تقييم المبادرات الهادفة إلى مكافحة تدهور الأراضي. غير أنها لا تتضمن أية إشارة إلى أساليب استعمال العناصر الفاعلة المحلية لآلية المتابعة (كيف يستطيع هؤلاء استغلال بيانات المتابعة/التقييم من أجل إقامة حوار مع صانعي القرار بشأن نتائج البرامج والخيارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وتوزيع المهام أثناء تنفيذ هذه الخيارات؟).

٧٤- ويتم أحياناً رصد تدهور الأراضي في إطار برامج إقليمية أو بالتعاون مع مؤسسات دولية. فقد مكن برنامج شبكة الرصد الوطنية للمراقبة الإيكولوجية على المدى الطويل/مرصد الصحراء الكبرى والساحل نحو اثني عشر مرصداً موزعة على ١١٤ بلداً من العمل وجمع معلومات عالية الجودة عن تطور الموارد الطبيعية وعن فعالية نظم الإدارة.

٧٥- وتشير بعض التقارير إلى أنه لا غنى عن إشراك الأوساط العلمية في تحسين المعارف المتعلقة بآليات التصحر وأسبابه وآثاره. وعلى الصعيد التقني، يتعلق الأمر على وجه الخصوص بتوحيد أساليب الرصد البيئي والاستفادة من المكتسبات.

٧٦- وتتوفر حالياً بالفعل كمية هائلة من المعلومات المهمة للغاية في كثير من الأحيان، غير أنها لا تسمح بوضع أطر متكاملة للتقييم البيئي بسبب قيود متعددة: ضعف التقدير الكمي لظواهر تدهور الموارد الطبيعية، وتأثر البيانات المتوفرة، والصعوبات التي تعترض الوصول إلى المعلومات المتوفرة، واستعمال تسميات ومقاييس متنوعة، وانغلاق المؤسسات الحائزة للمعلومات، إلخ.

#### زاي - سبل وصول البلدان الأطراف المتضررة، وخاصة البلدان الأطراف النامية

##### المتأثرة، إلى التكنولوجيات والمعارف والدرايات الملائمة

٧٧- يتفاوت الاهتمام الذي تحظى به المسائل المتعلقة بالوصول إلى التكنولوجيات من تقرير إلى آخر. فبعض التقارير تتحدث عن هذه القضية باقتضاب شديد. بينما تقدم تقارير أخرى معلومات مفصلة نسبياً عن مسألة التكنولوجيات.

٧٨- ويرى العديد من بلدان المنطقة أن الوصول إلى التكنولوجيات سيزداد يسراً بإقامة علاقات تعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية. ووصف تقريران شبكة الرصد الوطنية للمراقبة الإيكولوجية على المدى الطويل بأنها إطار مناسب للتعاون. وضمن نسق التفكير ذاته، يُنظر إلى تعزيز الشراكة مع المؤسسات والمراكز المختصة في الشمال على أنها آلية قادرة على تعزيز قدرات العناصر الفاعلة في المنطقة (تبادل الخبرات، وتنفيذ المشاريع المشتركة، وتنظيم دورات تدريبية، إلخ.).

٧٩- ويُظهِر عدد من التقارير مدى التقدم المحرز في مجال تحسين التقنيات الزراعية. وليست الغاية من جهود البحث زيادة إنتاجية نظم الزراعة فحسب وإنما أيضاً ضمان استدامة النشاط الزراعي. ومن هذا المنطلق، تحظى



تقنيات الري واستصلاح التربة بعناية خاصة. وتسعى بعض البلدان أيضاً إلى تشجيع البستنة والحراثة الزراعية. بينما تنفذ بلدان أخرى تجارب في مجال تحسين الإنتاجية ونوعية المنتجات الحرجية.

٨٠- وفيما يتعلق بالبحوث في مجال الهندسة الوراثية، فإن الجهود تنصب على استحداث أصناف من الحبوب والأشجار وفصائل نباتية أخرى تتكيف مع الجفاف ومع الظروف الخاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

٨١- وفيما يتصل بقطاع الطاقة، تؤكد التقارير على المكتسبات التي تحققت في مجال تشجيع مصادر الطاقة المتجددة (إعداد نظم فلطية ضوئية وحلول بديلة للنفط) وتعميم التجهيز بمواقد محسنة، وكلها عوامل تسهم في تقليص مستويات استغلال حطب الوقود.

٨٢- وفي مجال إدارة المياه، تتعلق التجارب باستحداث تقنيات لجمع المياه، وتشجيع محطات تحلية المياه، وإنشاء السدود.

٨٣- ويشير عدد قليل من التقارير إلى إشراك القطاع الخاص في البرامج الرامية إلى ترويج التكنولوجيات. ولمعالجة هذا الوضع، اعتمدت بعض البلدان إجراءات محددة (تخفيضات ضريبية وإلغاء الرسوم الجمركية، إلخ).

٨٤- وتشير بعض التقارير إلى الاستفادة من المعارف التقليدية، لا سيما فيما يتعلق بدستور الأدوية والأعشاب الطبية. بينما تشدد تقارير أخرى على الاهتمام بالتقنيات التقليدية في مكافحة تدهور الأراضي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المعارف التقليدية، أو بالأحرى تطبيق هذه التقنيات في مختلف البيئات بغية استغلال مواردها، ليس وحده كافياً لمواجهة المشاكل المطروحة حالياً في مجال تدهور الأراضي. ومن الضروري تدعيم هذه المعارف بالاستعانة بما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعاصرة.

## رابعاً - الدروس المستخلصة

### ألف - الدروس المستخلصة من عملية إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها

٨٥- تتباين صور إشراك الفاعلين في عمليات إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وبخلاف هذا التباين، من المهم التأكيد على أن هذه العمليات رفضت بصفة عامة أشكال الإشراك القديمة القائمة على نهج تكنوقراطية ومركزية تميل إلى حصر العناصر الفاعلة من المجتمع المدني في موقع هامشي لمصلحة المؤسسات الحكومية.

٨٦- وهذا السعي للانفتاح على العناصر الفاعلة من المجتمع المدني مذكور في جميع التقارير تقريباً. ومثل هذا الخيار المنهجي قائم على تحدٍ أساسي يتجلى في ضمان نوعية إشراك العناصر الفاعلة من المجتمع المدني في العمليات. بيد أنه يلاحظ في بعض البلدان أن استراتيجية إشراك هذه العناصر الفاعلة ما زالت تصطدم بقيود ترتبط خصوصاً بأساليب عمل لجان التنسيق الوطنية. ثم إن هيئات التنسيق الوطنية لم تفسح حتى الآن مجالاً كافياً لمساهمة المجتمع العلمي. وقد يفسر هذا الوضع إلى حد ما أوجه القصور التي لوحظت على مستوى بلدان المنطقة في تنفيذ توصيات لجنة العلم والتكنولوجيا المتعلقة بالإنذار المبكر وبلاستفادة من الدرايات المحلية في أنشطة مكافحة تدهور الأراضي.

٨٧- وقد مكّنت العمليات الجارية في إطار تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر من إعطاء دفعة قوية لجهود توعية وتعبئة مختلف العناصر الفاعلة في مجال مكافحة التصحر. وقد صاحب إنشاء آليات مؤسسية محددة في بعض الأحيان إجراءً إصلاحات تشريعية، الغاية منها تحسين البيئة القانونية.

٨٨- غير أن هذه الجهود الضخمة التي سُجّلت يجب ألا تحجب الصعوبات التي اعترضت تنفيذ استراتيجيات تعبئة الموارد المالية. إذ يبدو أن الشركاء في التنمية يترددون في دعم المشاريع والبرامج الجديدة المحددة في برامج العمل الوطنية. والموائد المستديرة التي نظمتها بعض البلدان لتسهيل تمويل برامج العمل الوطنية لم تتمكن من تحقيق النتائج المتوخاة. وفي هذا السياق، يجب على بلدان المنطقة أن تواجه تحدياً مزدوجاً، إذ عليها، من جهة، أن تنجح في تعبئة كمية كبيرة من الموارد الداخلية، وعليها، من جهة أخرى، أن تقنع البلدان المتقدمة بتقديم دعم فعلي للمبادرات الرامية إلى تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان الأطراف المتأثرة. وهكذا فإن التمويل المنتظر من مرفق البيئة العالمية سيكون تكملة للجهود المبذولة على هذين الصعيدين.

٨٩- ويجب أن تتيح استراتيجيات تعبئة الموارد، بشكل صريح، إعداد برامج لتعزيز القدرات لفائدة العناصر الفاعلة الوطنية والمحلية. وقد يزيد تعزيز القدرات هذا من الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالتصحر، والإسهام بالتالي في التعجيل بعمليات تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٩٠- إن انغلاق المؤسسات العامة وبعض الصناديق ليس في صالح تطوير التآزر الضروري بين السياسات والبرامج المتصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمكافحة التصحر. لذا فإن الدعم المقدم للمؤسسات العامة من أجل تطوير كفاءتها يجب أن تواكب إعادة النظر في أساليب وطرائق العمل التي تتبعها. ويتعلق الأمر على الأخص بمساعدة تلك المؤسسات على التزود بنفس الأدوات المنهجية للقيام بأعمال التخطيط والتحليل الاستراتيجي وتقييم البرامج.

٩١- في البلدان التي هي بصدد التحول إلى اللامركزية، ينبغي البرهنة على تملك برامج العمل الوطنية، التي تعتبر ثمرة مشاركة حقيقية من جميع العناصر الفاعلة المعنية، من خلال تكليف الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية الأساسية. ولكن هذه العناصر الفاعلة لن تستطيع القيام بأدوارها فعلياً ما لم تُنفذ تدابير داعمة تستهدف تعزيز قدراتها. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن تأخذ البرامج في الاعتبار قلة عدد السكان الذين يعرفون القراءة والكتابة.

#### باء - الدروس المستخلصة من نظام عرض التقارير

٩٢- وفقاً لمخطط التحليل المقترح، قدمت بلدان المنطقة معلومات عن مدى تقدم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على كل من الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي. ويسهل استعمال جميع البلدان لهيكل واحد يتمحور حول نفس المواضيع الاستفادة من التقارير وتقييم النتائج المحققة.

٩٣- وتحرص التقارير على الإشارة إلى جميع المبادرات التي تسهم في مكافحة التصحر، إلا أنها لا تبين بوضوح الديناميات المحددة الناتجة عن تنفيذ برامج العمل الوطنية وتلك المرتبطة بالمشاريع السابقة لهذه البرامج. ولم تخضع هذه المشاريع، في أغلب الأحيان، لتغيير في التوجه يأخذ في الاعتبار المحاور الاستراتيجية لبرامج العمل الوطنية.

٩٤ - وللمرة الأولى، قدمت أغلبية البلدان بيانات إحصائية (مؤشرات فيزيائية أحيائية وأخرى اقتصادية - اجتماعية) لتمكين مؤتمر الأطراف من تقييم أثر التصحر على البيئة الطبيعية وعلى ظروف معيشة السكان في المناطق المتأثرة.

٩٥ - وتكشف القراءة المتعمنة للملامح أن البيانات المقدمة متفاوتة القيمة. وبصورة عامة، تتقن البلدان نسبياً إعداد البيانات الاقتصادية - الاجتماعية. فبعضها قدم بيانات عن سنوات عديدة، مما يتيح الإحاطة باتجاهات التطور وآفاقه. وبالمقابل، لا تتضمن معظم التقارير بيانات بالأرقام عن حجم حالات تدهور الأراضي أو عن الإنجازات الفعلية (المساحات التي تم استصلاحها أو تجهيزها، والمنشآت المقامة، إلخ.).

٩٦ - وبوجه عام، تكثر التقارير الوطنية من الوصف وتقصّر في التحليل. فعوض التركيز على التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية خلال الفترة قيد الاستعراض وفقاً لتوصيات دليل المساعدة الذي أعدته أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، تركز التقارير على وصف الأنشطة الجارية. ولا تسمح طبيعة المعلومات المقدمة دائماً بإدراك الديناميات الجارية والعوامل المرتبطة بها.

### خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٩٧ - يتطلب النجاح في تنفيذ برامج العمل الوطنية التزاماً حقيقياً من السكان وامتلاكهم للمشاريع والبرامج المحددة. وكفي تكون تلك المشاركة فعالة، ينبغي أن تكثر البلدان من الاعتماد على الهياكل والآليات القائمة عوض أن تحاول إنشاء أجهزة أخرى. وفي البلدان التي لا توجد فيها مثل تلك الأجهزة، ينبغي أن تعطى الأولوية لإنشاء آليات تيسير الأنشطة وتنسيقها.

٩٨ - ولزيادة تأثير الأنشطة الجارية ميدانياً، من المهم أن يتم تعزيز قدرات المجتمعات المحلية الأساسية لتحسين إدراكها للتحديات المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية إدارة رشيدة. وفي الوقت الحاضر، تُقبل معظم المشاريع الجارية تنفيذها على إشراك السكان في تصميم الأنشطة فضلاً عن تنفيذها وتقييمها. وتمكن هذه الخيارات من تمهيد الطريق أمام إدامة الأنشطة التي بدأ تنفيذها في إطار تلك المشاريع.

٩٩ - ويبدو أن من الضروري زيادة التوعية وتشجيع النقاش العام في مجال إدارة الموارد في المناطق القاحلة وشبه القاحلة إدارة مستدامة بغية رفع وعي العناصر الفاعلة وجعلها تشارك في جهود استصلاح الأراضي المتدهورة. وحتى يكون للمنظمات غير الحكومية دور أكبر في إعداد وتنفيذ مشاريع مكافحة التصحر، ينبغي تعزيز قدراتها التنظيمية والفنية والمالية. فسييسم هذا الدعم، في جملة أمور، في تحسين الأنشطة في الميدان. وفي الوقت الذي تجري فيه عملية التحول إلى اللامركزية في العديد من البلدان، تشكل المجتمعات المحلية فئة من العناصر الفاعلة يمكن الاعتماد عليها في إنجاح الأنشطة التي تتضمنها برامج العمل الوطنية.

١٠٠ - وكثيراً ما تتعرض بعض بلدان المنطقة لعدم استقرار سياسي وتواجه نزاعات وخيمة العواقب أحيانا (نزوح السكان وتدمير البنية الأساسية وانتهاكات حقوق النساء والأطفال وتدمير الموارد الطبيعية، إلخ.). وهذا الواقع يقوض جهود التنمية التي تبذل في البلدان التي تواجه نزاعات ويعيق تنفيذ برامج العمل الوطنية. ولمعالجة

هذا الوضع، ينبغي للمنطقة أن تضع وتنفذ استراتيجيات متماسكة وفعالة لمنع التزاعات وإدارتها وتسويتها من خلال الاستفادة من الممارسات الثقافية الأفريقية.

١٠١- ويمثل التعاون بين مختلف الشركاء وسيلة فعالة لتحسين مجموع الأنشطة المتعلقة بمكافحة التصحر. كما أنه يتيح استغلال جميع الكفاءات المتوفرة. وفي سياق يتسم بتشتت العناصر الفاعلة، يمكن تعزيز فعالية تعبئة الموارد المالية من خلال النهوض بالآليات القائمة لجمع وتنسيق مختلف الإسهامات. ويبدو هذا الاحتمال واعداً أكثر من ذلك الاحتمال المتمثل في إنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر حيث إن البلدان تجد صعوبات في جعل تلك الآليات قادرة على العمل بالفعل.

١٠٢- ولتيسير تعبئة الموارد المالية والبشرية والمادية، يجب إدماج أنشطة مكافحة الفقر، بصورة أكثر اتساقاً ومنهجية، في الاستراتيجيات الوطنية وفي برامج التعاون مع الشركاء في التنمية. ويجب أن يعتمد رفع مستوى تعبئة الموارد المالية الداخلية في بلدان المنطقة على حملات توعية تتمحور حول تحديات مكافحة التصحر. ويجب أن تأخذ وجهة النظر هذه في الاعتبار أيضاً زيادة مستوى الاستثمارات في القطاعات المعنية بمكافحة التصحر. ووفق هذا المنطق، يمكن أن يشكل تشجيع الأنشطة التي تدر عائداً مالياً على المدى القصير أو المتوسط آلية تحفز مستثمري القطاع الخاص الوطنيين.

١٠٣- وتحرص كل من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واتفاقية مكافحة التصحر على إبراز علاقات الترابط القائمة بين عملية تدهور الأراضي والتعرض للفقر وكذلك العوامل التراكمية الفاعلة والنتائج الناجمة عنها. فهذا هو ما يمكن من وضع استراتيجيات محددة الهدف وآليات ملائمة لإشراك مختلف العناصر الفاعلة المعنية في تنفيذ التدابير المطلوبة. وتأخذ اتفاقية مكافحة التصحر على عاتقها الجزء الأكبر من شواغل بلدان المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية ومكافحة تدهور الأراضي. وهكذا يمكن لتنفيذ برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية أن يسهم في تهيئة ظروف عامة مواتية لنجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إذا ما تحققت من خلال تحسين أساليب تطبيق السياسات الإنمائية وإدارة الموارد الطبيعية.

١٠٤- ويمثل الربط بين برامج العمل الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر والأطر الاستراتيجية لمكافحة الفقر تحدياً كبيراً. وتتضمن عدة تقارير فقرات تشير إلى أن برنامج العمل الوطني مرتبط تماماً بالإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. ولا يوجد دائماً في الواقع ما يبرهن على التماسك القائم على صعيد الغاية والأهداف وأساليب التنفيذ، حتى وإن كانت برامج العمل الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر/الأطر الاستراتيجية لمكافحة الفقر تحيل إلى اهتمامات مشتركة. ويتعين على بلدان المنطقة وشركائها إيلاء المزيد من العناية لتحقيق الاتساق العام بين هذه الأطر الاستراتيجية، وربطها بتصور بعيد المدى يتيح إمكانية الاستباق في مجال مكافحة الفقر وتدهور الأراضي.

١٠٥- وفي النهاية، يتأكد في ضوء المعلومات الواردة في التقارير أن التنفيذ الفعلي للتدابير الجديدة التي ستُتخذ في إطار الاتفاقية (المقرر ١/م أ-٦) قد تسهم في بعث النشاط في عملية تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا.

المرفق

قائمة بالبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة التي قدمت تقريرها

إثيوبيا	- ١	سيشيل*	- ٢٦
إريتريا	- ٢	غابون	- ٢٧
أوغندا	- ٣	غامبيا	- ٢٨
بنن	- ٤	غانا	- ٢٩
بوتسوانا	- ٥	غينيا	- ٣٠
بور كينا فاسو	- ٦	غينيا - بيساو	- ٣١
بوروندي	- ٧	غينيا الاستوائية*	- ٣٢
تشاد	- ٨	الكاميرون	- ٣٣
توغو	- ٩	كوت ديفوار	- ٣٤
تونس*	- ١٠	الكونغو	- ٣٥
الجزائر	- ١١	كينيا	- ٣٦
جزر القمر	- ١٢	ليسوتو	- ٣٧
الجمهورية العربية الليبية	- ١٣	مالي	- ٣٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	- ١٤	مدغشقر	- ٣٩
جمهورية تنزانيا المتحدة	- ١٥	مصر	- ٤٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	- ١٦	المغرب	- ٤١
جيبوتي	- ١٧	ملاوي	- ٤٢
الرأس الأخضر	- ١٨	موريتانيا	- ٤٣
رواندا	- ١٩	موريشيوس*	- ٤٤
زمبابوي	- ٢٠	موزامبيق	- ٤٥
سان تومي وبرينسيبي	- ٢١	ناميبيا	- ٤٦
السنغال	- ٢٢	النيجر	- ٤٧
سوازيلند	- ٢٣	نيجيريا	- ٤٨
السودان	- ٢٤		
سيراليون	- ٢٥		

\* بلد قدم تقريراً للمرة الأولى.